الأمم المتحدة

A/74/225

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٢٤، التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“.

ويعرض التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٦١/١٩٤ و ٦٢/١٨٨ و ٦٣/٢١١ و ٦٤/١٩٥ و ٦٥/١٤٧ و ٦٦/١٩٢ و ٦٧/٢٠١ و ٦٨/٢٠٦ و ٦٩/٢١٢ و ٧٠/١٩٤ و ٧١/٢١٨ و ٧٢/٢٠٩ و ٧٣/٢٢٤ المتعلقة بالكارثة البيئية الناجمة عن قيام سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير صهاريج تخزين النفط في المنطقة المجاورة مباشرة لمحطة الجيّة لتوليد الكهرباء في لبنان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما أحدث بقعة نفطية غطَّت ثُلثي الساحل اللبناني وامتدَّت إلى مناطق أخرى. ويستكمل التقرير المعلومات المقدَّمة في تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع (A/62/343 و A/63/225 و A/64/259 و A/65/436 و A/66/297 و A/67/341 و A/68/544 و A/69/313 و A/70/291 و A/71/217 و A/72/353 و A/73/302).

وقد أعدَّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير، بناء على العمل الذي اضطلع به الفريق المشترك بين الوكالات الذي أُنشئ لغرض إعداد التقارير السابقة.

* A/74/150.

19-12739 (A) 130819 160819

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٢٤، التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدِّم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“.

٢ – ويعرض التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٦١/١٩٤ و ٦٢/١٨٨ و ٦٣/٢١١ و ٦٤/١٩٥ و ٦٥/١٤٧ و ٦٦/١٩٢ و ٦٧/٢٠١ و ٦٨/٢٠٦ و ٦٩/٢١٢ و ٧٠/١٩٤ و ٧١/٢١٨ و ٧٢/٢٠٩ و ٧٣/٢٢٤ المتعلقة بالكارثة البيئية الناجمة عن قيام سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير صهاريج تخزين النفط في المنطقة المجاورة مباشرة لمحطة الجيّة لتوليد الكهرباء في لبنان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما أحدث بقعة نفطية غطَّت ثُلثي الساحل اللبناني وامتدَّت إلى مناطق أخرى. ويستكمل التقرير المعلومات المقدَّمة في تقارير الأمين العام السابقة عن هذا الموضوع (A/62/343 و A/63/225 و A/64/259 و A/65/436 و A/66/297 و A/67/341 و A/68/544 و A/69/313 و A/70/291 و A/71/217 و A/72/353 و A/73/302).

٣ – وقد أعدَّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير، بناءً على العمل الذي اضطلع به الفريق المشترك بين الوكالات[(١)] الذي أُنشئ لغرض إعداد التقارير السابقة.

ثانيا – لمحة موجزة عن آخر التطورات

٤ – تسبب انسكاب النفط في البحر الذي نجم عن قيام سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير صهاريج تخزين النفط في محطة الجيّة لتوليد الكهرباء بتسرُّب حوالي ١٥ ٠٠٠ طن من زيت الوقود إلى البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى تلوث حوالي ١٥٠ كيلومترا من سواحل لبنان والجمهورية العربية السورية، وهو ما ترتبت عليه عواقب وخيمة بالنسبة للبيئة ولتحقيق التنمية المستدامة، على نحو ما أشارت إليه الجمعية العامة في قراراتها ٦١/١٩٤ و ٦٢/١٨٨ و ٦٣/٢١١ و ٦٤/١٩٥ و ٦٥/١٤٧ و ٦٦/١٩٢ و ٦٧/٢٠١ و ٦٨/٢٠٦ و ٦٩/٢١٢ و ٧٠/١٩٤ و ٧١/٢١٨ و ٧٢/٢٠٩ و ٧٣/٢٢٤.

٥ – وشاركت وكالات عدة تابعة للأمم المتحدة، وكيانات دولية وإقليمية ووطنية أخرى، من بينها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والبنك الدولي والمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان، في تقييم آثار الانسكاب النفطي على الصحة البشرية والتنوع البيولوجي ومصائد الأسماك والسياحة في لبنان وقت حدوث الانسكاب وفي أعقابه مباشرة. وقُدِّم موجز لمجمل استنتاجاتها إلى الجمعية العامة في تقارير الأمين العام السابقة المذكورة أعلاه.

٦ – وسلَّمت الجمعية العامة، في الفقرة ٤ من قرارها ٧٣/٢٢٤، بالاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ (A/73/302)، الذي جرى التأكيد فيه مجددا أن الدراسات تبيّن أن قيمة الأضرار التي تكبدها لبنان بلغت ٨٥٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وطلبت إلى الأمين العام أن يحث

(١) تألف الفريق المشترك بين الوكالات، المنشأ في عام ٢٠٠٦، من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. كما كان الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة شريكا أساسيا في هذا العمل.

هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الأخرى المعنية التي شاركت في التقييم الأولي للضرر البيئي الواقع أن تجري، في حدود الموارد المتاحة، دراسة أخرى تستند إلى أعمال من بينها العمل الأولي الذي اضطلع به البنك الدولي وقُدِّم في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (A/62/343)، وذلك من أجل قياس الضرر البيئي الذي تكبَّدته البلدان المجاورة وتحديد حجمه.

٧ - وبحلول عام ٢٠١٥، كان الأمين العام قد أشار بالفعل في تقريره إلى الجمعية العامة (A/70/291) إلى أنه بعد مضي تسع سنوات على ظهور البقعة النفطية، لم تتوفر أي نتائج إضافية مهمة ذات صلة بالأثر البيئي الذي طال لبنان والبلدان المجاورة تتجاوز التقييمات التي قُدِّمت سابقا. وإضافة إلى ذلك، أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة عندئذ إلى محدودية الجدوى العلمية من تجميع مزيد من الرؤى من خلال إجراء دراسات إضافية عن الأثر البيئي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قدمت حكومة الجمهورية العربية السورية مجموعة من الوثائق المتعلقة بتأثير البقعة النفطية. وبعد إجراء تقييم تقني لتلك الوثائق المقدمة، بهدف إعادة تقييم جدوى الدراسة الأخرى المطلوبة، خلص برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الوثائق لم توفر نتائج جديدة أو بيانات مهمة من الناحية العلمية تختلف عن البيانات المستخدمة في الدراسة الأصلية بالقدر الذي يستدعي تغييرا في التقييم الأصلي للأضرار المادية التي لحقت بالبيئة. ولذلك، وفي غياب نتائج علمية جديدة وبيانات جديدة مجدية من الناحية العلمية، أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه لن يتمكن من إجراء المزيد من الدراسات البيئية إما لتقديم تقييم بشأن حالة العمليات السابقة أو الراهنة أو لتحديد تكاليف التدهور البيئي. وفي ضوء ما سبق، وبعد مضي ١٣ عاما على حدوث البقعة النفطية، من غير المجدي إجراء أي دراسة أخرى.

٨ - وفي الفقرة ٥ من القرار ٧٣/٢٢٤، كرَّرت الجمعية العامة طلبها إلى حكومة إسرائيل أن تتحمل المسؤولية عن دفع تعويض فوري وكاف إلى حكومة لبنان عن الضرر الآنف الذكر وإلى البلدان الأخرى التي تضرَّرت بصورة مباشرة من البقعة النفطية، مثل الجمهورية العربية السورية التي تلوثَّت شواطئها جزئيا، عن تكاليف إصلاح الضرر البيئي الناجم عن التدمير، بما في ذلك إعادة البيئة البحرية إلى سابق حالها، وبخاصة في ضوء الاستنتاج الوارد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ بأنه لا يزال هناك قلق شديد لعدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالموضوع من قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة فيما يتعلق بجبر الضرر والتعويض عما لحق بحكومة وشعب كل من لبنان والجمهورية العربية السورية من أضرار جراء الانسكاب النفطي. ويكرِّر هذا الطلب ما ورد في الطلبات السابقة للجمعية العامة ويؤكده. إلا أن حكومة إسرائيل لم تتحمَّل حتى الآن المسؤولية عن دفع التعويضات في هذا الصدد.

٩ - وفي الفقرة ٦ من القرار، كررت الجمعية العامة الإعراب عن تقديرها للجهود التي تبذلها حكومة لبنان وللجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في بدء عمليات تنظيف الشواطئ الملوثة وتأهيلها، وتشجع الدول الأعضاء والكيانات المذكورة أعلاه على أن تواصل تقديم دعمها المالي والتقني إلى حكومة لبنان من أجل إتمام عمليات التنظيف والتأهيل، بهدف المحافظة على النظام الإيكولوجي في لبنان وفي حوض شرق البحر الأبيض المتوسط. وبعد الانتهاء بنجاح في عام ٢٠١٧ من تنفيذ العقد المدعوم من الاتحاد الأوروبي من أجل معالجة النفايات الصلبة المتبقية من الانسكاب النفطي في عام ٢٠٠٦ والتخلص منها، لم يُقدَّم مزيد من الدعم من أجل أعمال الإنعاش والتأهيل خلال السنة الماضية.

١٠ - وفي الفقرتين ٧ و ٨ من القرار، رحبت الجمعية العامة بموافقة صندوق إنعاش لبنان على استضافة الصندوق الاستئماني لمعالجة أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط وأشارت إلى أن الأمين العام حث في تقريره الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تكثيف دعمها للبنان في هذه المسألة، وبخاصة فيما يتعلق بأعمال الإنعاش والتأهيل على الساحل اللبناني. وكرَّرت الجمعية العامة أيضا دعوتها الدول والجهات المانحة الدولية إلى تقديم تبرعات مالية للصندوق الاستئماني، وطلبت إلى الأمين العام حشد المساعدة التقنية والمالية على الصعيد الدولي بما يضمن توافر موارد كافية ومناسبة للصندوق الاستئماني. ولم تُقدَّم حتى الآن أي تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي يستضيفه صندوق إنعاش لبنان.

ثالثا - استنتاجات

١١ - أود أن أثني على الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة لبنان لمعالجة آثار الانسكاب النفطي. إلا أنه لا يزال هناك قلق شديد لعدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة بهذه المسألة من قرارات الجمعية العامة فيما يخص دفع حكومة إسرائيل تعويضا إلى حكومة لبنان وشعبه وإلى بلدان أخرى، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية، عما لحقها من أضرار جراء الانسكاب النفطي. ويكتسي هذا الأمر أهمية لا سيما وأن الدراسات تبيّن، كما ذكر أعلاه، أن قيمة الأضرار التي تكبَّدها لبنان بلغت ٨٥٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

١٢ - ويؤسفني أنه لم تُقدَّم حتى الآن تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لمعالجة أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط الذي يستضيفه صندوق إنعاش لبنان. وأشجّع الجهات المانحة الدولية على المساهمة في الصندوق الاستئماني، بالنظر إلى الالتزام الذي أعربت عنه في السابق من أجل تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم إلى لبنان. ونظرا للظروف التي كانت سائدة وقت حدوث الانسكاب النفطي في لبنان وبعده، فإنني أحثُّ الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تكثيف دعمها إلى لبنان في هذه المسألة، وبخاصة فيما يتعلق بأعمال الإنعاش والتأهيل على الساحل اللبناني.